

## الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

في المعنى لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ بمنزلة الفاعل والخبر بمنزلة المفعول وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو زيد قائم فكذلك يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل فلهذا امتنع في كان ما جاز في ضرب لا لما ادعيتم على أنا لا نقول إن كان بمنزلة ضرب فإن ضرب فعل حقيقي يدل على حدث وزمان والمرفوع به فاعل حقيقي والمنصوب به مفعول حقيقي وأما كان فليس فعلا حقيقا بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ولهذا يسمى فعل العبارة فالمرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول فلهذا سمي المرفوع اسما والمنصوب خبرا ولهذا المعنى من الفرق لما كان ضرب فعلا حقيقا جاز إذا كنى عنه نحو ضربت زيدا أن يقال فعلت بزيد ولما كانت كان فعلا غير حقيقي بل في فعليتها خلاف لم يجر إذا كنى عنها نحو كنت اخاك أن يقال فعلت باخيك .

وأما قولهم إنه يحسن أن يقال كان زيد في حالة كذا وكذلك يحسن أيضا في طننت زيدا قائما طننت زيدا في حالة كذا فدل على أن نصبهما نصب الحال قلنا هذا إنما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها ولم يوجد ذلك لأنه من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام ولم يوجد ذلك في كان الناقصة التي وقع فيها الخلاف دون التامة التي بمعنى وقع ولم يوجد أيضا في المفعول الثاني لطننت التي بمعنى الظن أو العلم التي وقع فيها الخلاف لا التي بمعنى التهمة وكذلك من شروطها ألا تكون إلا نكرة وكثيرا ما يقع خبر كان والمفعول الثاني لطننت معرفة ولو كانا حالا لما جاز أن يقع إلا نكرة فلما جاز أن يقع معرفة دل على أنهما ليسا بحال